

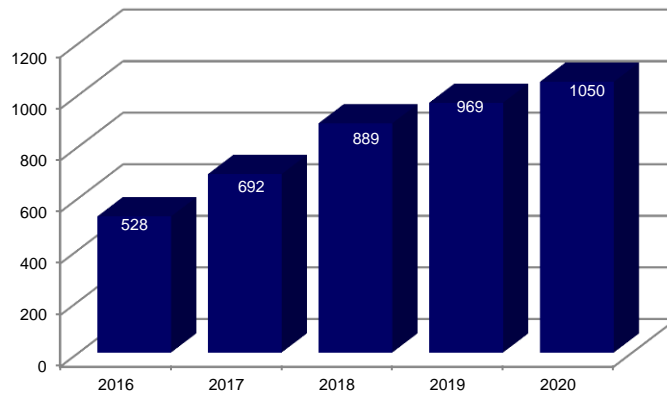


- شهدت الميزانية السعودية اظهر استراتيجية الانفاق بشكل تصاعدي نسبيا دون ان تكون مرتبطة بأسعار البترول بل على الأهداف التنموية.
- بلغ الانفاق الفعلي لهذا العام مبلغاً اقل مما كان مقدراً و هذا يبين نجاح تنظيم وزارة المالية مؤخراً لمواجهة ضبط الأولويات و الانفاقات في عام شهدت أسعار البترول مستويات مقلقة.
- بلغت نسبة الايرادات الغير نفطية وزناً قياسي قد بلغ ٣٧% لهذا العام و يقدر أن يبلغ ٣٠% للعام القادم و بيانات وزارة المالية القادمة سوف توضح مستوى نمو هذه الايرادات للخطة التنموية كما أن اغلب الموارد التي سوف تجني مداخل للدولة هي في الأساس تحتاج الى إعادة هيكلة و الرسوم هي أداة لإعادة تنظيمها.
- شهدت القطاعات المعنية بالتنمية المستدامة نمواً و استقراراً في الانفاق و هي القطاعات المعنية بالأمن و الموارد البشرية و البنية التحتية و التطور التقني و بلغت نسبة الانفاق في هذه القطاعات ٦٤% من مجموع الانفاقات.
- إعادة تقييم اصول الدولة نعتقد أن الأساس منه دفع عملية الخصخصة و التي من الممكن أن تدفع بسياسة الانفاق ايجابياً مستقبلاً.
- لا نعتقد بأن تحسن أسعار البترول سوف يغير سياسة الانفاق و لكن سنبقى المورد الأكبر من الايرادات في السنوات القادمة و سوف تساعد في تعزيز الاحتياطات.

الايرادات

بلغت الايرادات ٥٢٨ مليار ريال، ما يفوق ما كان مقدراً بنسبة ٢,٩% لحجم إيرادات قدر ٥١٣ مليار ريال، و شكلت الايرادات غير البترولية ٣٧,٦% و هي أعلى نسبة في تاريخ الايرادات للدولة حيث بلغت ١٩٩ مليار ريال و كان اغلب النمو قادم من الاستثمارات السيادية و التي نتوقع أن تنخفض مستقبلاً و أن ترتفع الايرادات الغير بترولية بفضل ارتفاع الرسوم المتعلقة بالطاقة (كهرباء و وقود) و رسوم الأراضي البيضاء و ضريبة القيمة المضافة على المنتجات الضارة و الرسوم المتعلقة بالأجانب بما يخص التأشيرات و الحوالات حيث يتوقع أن تبلغ الايرادات للعام القادم ٦٩٢ مليار ريال و تشكل الايرادات الغير بترولية ٣٠% و تبلغ الايرادات البترولية ٤٨٠ مليار ريال عند سعر تقديري ٥٥,٥ دولار للبرميل في حال ثبات اتفاق أوبك على كميات الإنتاج.

الايرادات الحكومية (مليار ريال)



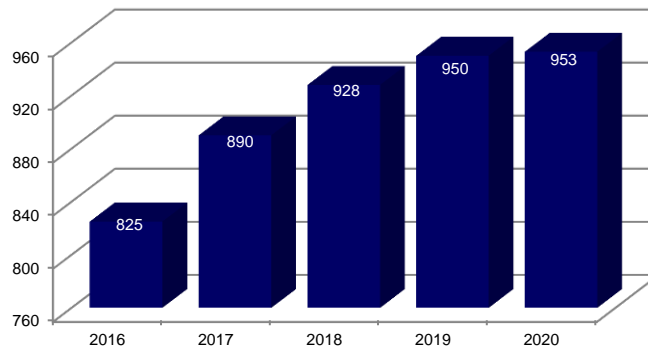
المصدر: وزارة المالية



الإنفاقات

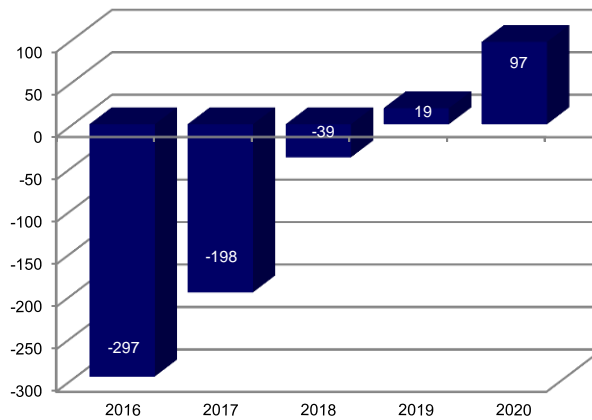
شهد الإنفاق الحكومي انخفاضاً لعام ٢٠١٦ قياساً بما كان عليه في العام الماضي بنسبة ١٥,٣% من ٩٧٥ مليار ريال الى ٨٢٥ مليار ريال، و اللافت أكثر بأن الإنفاقات كانت أقل من الحجم المتوقع بداية العام بنسبة ١,٧% حيث كانت مقدرة أن تكون ٨٤٠ مليار ريال، و هذا يعود في تقديرنا لتغيير ادارة الإنفاق بعد تأسيس وحدة للتخطيط المالي و مراجعة سياسات اعداد الميزانية في عام شهد نصفه الأول انخفاض مستوى الاسعار الى ما دون ٤٠ دولار و هذا ما جعل الإنفاق يدار بتحفظ شديد.

المصروفات الحكومية (مليار ريال)



المصدر: وزارة المالية

فائض/عجز الميزانية (مليار ريال)

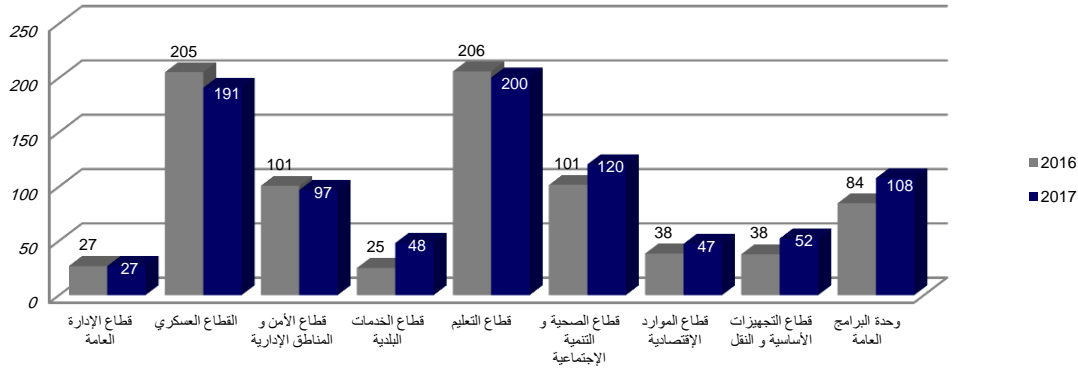


المصدر: وزارة المالية

يتضح من السياسة التنموية السعودية و الهدف من التحول الاقتصادي و تحقيق أهداف الرؤية بأن الدولة سوف تعود لرفع الإنفاق الحكومي حيث قدر حجم الإنفاقات بأن تصل الى ٨٩٠ مليار ريال في عام ٢٠١٧ بحيث يكون هذا الإنفاق موجهاً لتعزيز عجلة التنمية و تعزيز قطاعات معينة مثل البنية التحتية و النقل و الخدمات الصحية دون ارتفاعات مبالغة في حالة ارتفاع أسعار البترول بحيث يرتبط الإنفاق باستراتيجية التنمية و ليس أسعار البترول.



مليار ريال



المصدر: وزارة المالية

حيث تم زيادة الانفاق على قطاع الخدمات البلدية بنسبة ٩٢% بالإضافة الى سبعة مليارات ريال ممولة من الإيرادات المباشرة للأمانات و البلديات و زيادة الانفاق على الخدمات الصحية و التنمية الاجتماعية بنسبة ١٨% و قطاع الموارد الاقتصادية بنسبة ٢٣% و التجهيزات و الخدمات الأساسية بنسبة ٤٠% و وحدة البرامج العامة بنسبة ٢٧%، و كانت أسباب زيادة هذه القطاعات هي من أجل تحسين مستوى البنية التحتية و رفع مستوى الخدمات للمواطن و تجهيز البنية الأساسية من أجل تحقيق أهداف الرؤية و التي تهدف الى إشراك القطاع الخاص و تعزيزه و تقليص البيروقراطية و رفع قدرة الدولة من رصد الحركة الاقتصادية بشكل يساعدها مستقبلاً على اتخاذ قرارات تحفيزية و في أوقات أكثر أهمية دون تركها لفترات دورية طويلة.

أهداف السياسة الجديدة للميزانية:

- تعزيز و رفع حجم الواردات غير البترولية عبر ربطها باعادة هيكلة الاقتصاد السعودي برفع الدعم من أسعار الطاقة الرخيصة و التي كانت تطالب بها المؤسسات الاقتصادية الكبرى مثل صندوق النقد الدول، حيث أن الاستهلاك المحلي يعتبر من الأعلى عالمياً حيث يعد الرابع عالمياً و الضريبة المضافة على المواد الضارة مثل التدخين حيث بلغ نسبة المدخنين ٢٣% وفي ظل ارتفاع نسبة المصابين بالسكر و غيرها حيث بلغت نسبة المصابين ١٧,٣% في المملكة بالإضافة الى ضريبة الاراضي البيضاء لإعادة هيكلة السوق العقاري و التي تسببت بأزمة للاسكان و رفع الرسوم على العاملين الاجانب، و الهدف تعزيز الإيرادات الغير بترولية و معالجة تشوهات الاقتصاد السعودي.

- ربط الانفاقات بأهداف تنموية دون أن يكون مرتبط بأسعار البترول و وضع سقف للانفاق و خطة زمنية لا تقل عن ثلاث سنوات لتحقيق اهداف الرؤية.

- تحويل الدين الى أداة تمويل غير مرتبطة فقط بالعجز بل لجعل الدين وسيلة تمويل و التزام لاحتفاظ المملكة بتصنيفها الإئتماني المرتبط باحتياجاتها النقدية و القدرة على ربط الريال بالدولار و النمو و التنوع الاقتصادي بحيث تستهدف المملكة أن يصل الدين الى ٣٠% من حجم الناتج المحلي لفرص انضباط مالي على الدولة.

- رفع مستوى الشفافية و تطوير النظام المحاسبي مع رصد أصول الدولة بشكل يعزز الثقة و يجذب الإستثمارات من اجل تحقيق الخصخصة و مشاركة القطاع الخاص.

- تمويل اجهزة جديدة تهدف الى مراجعة التشريعات و إلغاء الاجراءات التعقيدية مع تطوير نظام المناقصات و صرف المستحقات و رفع كفاءة الإنفاق الرأسمالي

- اعطاء الأولوية في الانفاق عبر الاستثمار في الموارد البشرية و البنية التحتية مع رفع مستوى البيئة التواصلية و التقنية و تعزيز البحث العلمي حيث بلغ ما رصد لهذه المجالات ٤٧٥ مليار ريال و هو ما يعادل ٥٣% من مجموع الانفاقات للعام القادم من اجل تعزيز التنمية المستدامة.



الاستنتاج

- الإصرار للمضيء أكثر في سياسة انفاق تنموية بعد إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية بعد أن شهدت السياسة المالية بعض الاجراءات التقشفية في العامين الماضيين.
- أن الفترات الدورية التي حددتها وزارة المالية للإفصاح عن المتغيرات سوف توضح نجاح السياسة المالية للمملكة سواء في رفع الدخل غير البترولي و تقبل رفع الدعم و فرض الرسوم تدريجياً بين شرائح المستهلكين.
- الانقفاق و دقة و سرعة صرف المستحقات سوف تنعكس و توضح أكثر في الفترات القادمة مع بيانات وزارة المالية.
- تقييم الأصول الحكومية في الفترة القادمة سيكون من المؤثرات التي ممكن أن تحدث تغيرات في سياسة الانفاق او توجيهه في حالة نجاح الخصخصة و تغير نسب الانفاق التشغيلي و الرأسمالي.
- أسعار البترول ستبقى مؤثرة و لكن بمستوى أقل تأثيراً و لكن أن يكون لها آثار ايجابية في تعزيز الاحتياطيات و تطوير التصنيف.
- وجود الديون و وصولها الى ٣٠% من حجم الناتج المحلي الاجمالي سوف يكون دافع لفرض انضباطية أعلى و كفاءة انفاقية أقوى.



إخلاء المسؤولية

هذه الوثيقة أعدت من قبل شركة الإستثمار للأوراق المالية والوساطة (الإستثمار كابيتال) في مدينة الرياض، في المملكة العربية السعودية. وهي معدة للاستخدام العام لعملاء شركة الإستثمار كابيتال ولا يجوز إعادة توزيعها أو إعادة إرسالها أو نشرها، جزئياً أو بالكامل، بأي شكل أو طريقة، دون موافقة خطية صريحة من شركة الإستثمار كابيتال. استلام ومراجعة وثيقة البحث هذه تشكل موافقتك على عدم إعادة توزيع أو إعادة إرسال أو الإفصاح للأخرين عن المحتويات والآراء، والأستنتاجات أو المعلومات الواردة في هذه الوثيقة قبل الكشف العلني عن مثل هذه المعلومات من قبل شركة الإستثمار كابيتال. كما أن المعلومات والآراء الواردة في هذه الوثيقة لا تشكل عرضاً ولا تعتبر دعوة مقدمه لشراء أو بيع أية أوراق مالية أو منتجات استثمارية أخرى متعلقة بتلك الأوراق المالية أو الإستثمارات. أعدت هذه الوثيقة باستخدام البيانات والمعلومات التي تم جمعها من مصادر موثوق بها ولا نقدم أي ضمانات (صريحة أو ضمنية) أو عود ولا نتحمل أي مسؤولية أو تبعات عن دقة أو اكتمال تلك المعلومات المقدمة. كما أن شركة الإستثمار كابيتال لا تقر بأن المعلومات التي تتضمنها هذه الوثيقة غير مضللة أو خالية من الأخطاء أو مناسبة لأي غرض معين. إن الأداء السابق ليس بالضرورة دليلاً على الأداء في المستقبل. يجب على المستثمرين ملاحظة أن الربح المتوقع من هذه الأوراق المالية أو غيرها من الإستثمارات، إن وجدت، قد تتقلب، كما أن الأسعار أو قيمة تلك الأوراق المالية والإستثمارات قد ترتفع أو تنخفض. أن التقلبات في أسعار الصرف لها آثار سلبية على القيمة أو الثمن، أو الربح الناتج من إستثمارات معينة. وبناء عليه، يمكن للمستثمرين أن يحصلوا على عائد أقل من المبلغ المستثمر أصلاً. الإستثمارات تخضع لعدد من المخاطر المرتبطة بالإستثمار في الأسواق المالية وعلى المستثمرين أن يدركوا أن قيمة الإستثمار يمكن أن تقل أو ترتفع في أي وقت. ليس المقصود من هذه الوثيقة تقديم المشورة في مجال الإستثمارات الشخصية لأنها لا تأخذ في الاعتبار الأهداف الإستثمارية أو الوضع المالي أو الاحتياجات المحددة لأي شخص معين قد يستلم هذه الوثيقة. يجب على المستثمرين أخذ المشورة المالية، والقانونية أو الضريبية بشأن الإستراتيجيات الإستثمارية أو مدى ملائمة الإستثمار في أوراق مالية، أو إستثمارية أخرى التي ناقشتها أو أوصت بها هذه الوثيقة. لمزيد من المعلومات والتفاصيل حول الصناديق التي ترغب في الإستثمار فيها، يرجى الرجوع إلى شروط وأحكام الصناديق ذات الصلة وتقرأها بعناية، بما في ذلك قسم المخاطر للصندوق المستهدف. نسخة من الشروط والأحكام لجميع الصناديق متاح على الموقع الإلكتروني لشركة الإستثمار كابيتال. إن شركة الإستثمار كابيتال جنبا إلى جنب مع الشركات التابعة لها وموظفيها، ليست مسؤولة عن أي خسائر مباشرة أو تبعية أو الأضرار التي قد تنشأ بشكل مباشر أو غير مباشر عن أي استخدام للمعلومات الواردة في هذه الوثيقة. هذه الوثيقة والتوصيات الواردة بها غير قابلة للتغيير دون إشعار مسبق. شركة الإستثمار كابيتال لا تتحمل أية مسؤولية عن تحديث المعلومات الواردة في هذه الوثيقة. إن هذه الوثيقة ليست موجهة أو معدة للتوزيع أو لاستخدامها من قبل أي شخص أو كيان سواء مواطن أو مقيم يقع في أي مكان، أو دولة، أو بلد أو أية ولاية قضائية أخرى، يكون هذا التوزيع أو النشر أو التوافر أو الاستخدام مخالفاً للقانون و يتطلب من شركة الإستثمار كابيتال أو أي من فروعها القيام بالتسجيل أو إستيفاء أي شرط من شروط الترخيص ضمن تلك البلد أو السلطة القضائية.

الإستثمار كابيتال هي شركة سعودية مرخصة من قبل هيئة السوق المالية السعودية بترخيص رقم 11156-37
شركة مساهمة مغلقة برأس مال مصرح به ومدفوع بالكامل وقدره ٢٥٠ مليون ريال سعودي س.ت ١٠١٠٢٣٥٩٩٥
ص.ب. ٦٨٨٨ الرياض ١١٤٥٢ المملكة العربية السعودية